الهاشم: ما تردد أن القانون يهدف لإنقاذ كبار التجار والبنوك بمليارين ونصف المليار دينار والـ 500 مليون فقط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة غير صحيح

اللجنة المالية تنتهي من دراسة تعديلات مشروع «ضمان متضرري كورونا».. والتصويت الأحد المقبل

صفاء الهاشم متحدثة

صفاء الهاشم وبدر الملا ود.محمد الحويلة وخليل الصالح وبراك الشيتان ود.محمد الهاشل وفاروق بستكي

براك الشيتان خلال اجتماع اللجنة المالية

انتهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس من مناقشة التعديلات المقدمة على النص، الذي وافق عليه مجلس الأمة في المداولة الأولى، بشأن مشروع قانون بدعم وتمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة كورونا على أن يتم التصويت عليه في اجتماع يعقد الأحد المقبل.

وقالت رئيسة اللجنة النائب صفاء الهاشم، في تصريح عقب الاجتماع، ان اللجنة اجتمعت اليوم (أمس) بحضور وزير المالية ومحافظ البنك المركزي ورئيس هيئة الاستثمار ووكيل وزارة المالية.

وأوضحت الهاشم أن **مشروع القانون موجه لإنقاذ الاقتصاد الذي تضرر في أزمة كورونا بكل أشكاله سواء مشاريع صغيرة أو متوسطة أو شركات كبيرة، مؤكدة أهميته لإنقاذ الاقتصاد ككل، لأن أزمة كورونا أثرت على الجميع.**

وبينت أن الحكومة وافقت في اجتماع اليوم (امس) على إلغاء السقف المحدد لتمويل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ولفتت إلى وجود بعض المفاهيم الخاطئة عن القانون تم تداولها في مواقع التواصل تسببت في تشويهه، مشيرة إلى أن الإشاعات أصبحت مثل كرة ثلج دون قراءة القانون والمذكرة الايضاحية للقانون لدرجة الترويج بأن هذا القانون سيضمن قروض الوافدين.

وأشارت إلى أن ما تردد من أن القانون يهدف لإنقاذ كبار التجار والبنوك بمليارين ونصف والـ 500 مليون هي فقط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، غير صحيح.

وأضافت أن مبلغ 3 مليارات دينار ليست تمويلا من الحكومة، لكن هذا المبلغ هو اموال البنوك تساعد بها المتضررين الذين لديهم مشاكل في مصاريفهم التشغيلية، لكن الدولة تحمي وتضمن هذه القروض لدى البنوك تحت رقابة البنك المركزي على من سيستخدم هذه القروض.

واكدت الهاشم ان هذه القروض لن تسلمها البنوك للمتضررين مباشرة انما للجهات التي تطالب المتضررين بسداد الالتزامات، بالتالي لا تستطيع الشركات الوهمية والورقية الدخول تحت إطار القانون.

وبينت أن القانون موجه لأي شركة تضرر رأسمالها العامل ويشمل الكل من شركات متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة أو كبيرة حجم أعمالها يصل لعدة ملايين، مؤكدة أن كل من سيتضرر سيدخل في هذا القانون.

وذكرت ان تكلفة قروض اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تصل الى 42٪ من المليارات الثلاثة والباقي يذهب لتمويل العملاء الآخرين.

وأشارت إلى أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي 32٪ منها 3٪ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، و29٪ للشركات الأخرى وكلهم متضررون من الأزمة، وأنه بناء على هذه النسب تم تحديد مبلغ 3 مليارات دينار لدعم هذه المشروعات.

ولفتت الهاشم إلى أن القانون بشكله الأصلي كان يقضي بالسداد خلال 5 سنوات لكن الآن أصبح 7 سنوات منها فترة سماح سنتين لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أما العملاء المتضررون الآخرون تكون فترة السماح لهم سنة فقط.

واشارت إلى أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يبدأون السداد في السنة الثالثة بتسديد 10٪ فقط من القرض، كما ان البنوك لن تقوم بتسليم القرض لصاحب المشروع لكن ستقوم بسداد مصاريفه التشغيلية والتزاماته المالية والدولة ستدفع كلفة الفائدة وتعتبر ضامنا للقرض في حالة التعثر.

وأشارت الهاشم إلى أنها تدافع عن كيان اقتصادي للدولة وللشباب لأنها أقسمت على حقوق هذا الشعب، مشيرة إلى أن هذا القانون جيد لكن هناك اشاعات أثرت عليه. وأضافت أنها كونت رأيها بعد تحقيقات مكثفة وتحليل أرقام مع قيادات مسؤولة وأنها كرئيسة للجنة ترى انه «حرام اسقاط هذا القانون».

وطالبت الهاشم بضرورة الاستماع الجيد لرأي الحكومة للوصول الى نتيجة مرضية لجميع المتضررين وعدم الاستماع للإشاعات والبحث عن الحقائق وفقا لمصادرها الرئيسية.

الكندري: مشروع «دعم متضرري كورونا» يحتاج إلى دراسة فنية متأنية

عبدالله الكندري

أبدى النائب عبدالله الكندري تحفظه على مشروع قانون ضمان دعم وتمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات جائحة كورونا، مبينا أن مشروع القانون تدور حوله الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام ويحتاج إلى مزيد من الدراسة. وقال الكندري في تصريح بمجلس الأمة أمس إن مشروع قانون ضمان دعم وتمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات جائحة كورونا توجد عليه الكثير من علامات الاستفهام والتساؤلات عن أسباب تقديم الحكومة لهذا المشروع في آخر الفصل التشريعي.

وبين أن الحكومة تقدمت بمشروع القانون في 17 سبتمبر الماضي وتريد الاستعجال بإقراره خلال 10 أيام، موضحا أن القانون يتحدث عن مبلغ 3 مليارات دينار غير معروف لمن ستوجه، ناهيك عن عدم دراسته بشكل كاف وعدم الأخذ بآراء الكثير من المختصين وخصوصا العاملين في الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولفت إلى أن هناك 16 ألف مواطن مسجلون في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يستحقون الدعم، وفي المقابل هناك 6 آلاف شخص وشركة فقط مسجلون في السجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ونوه إلى أن 1300 شخص فقط هم من تقدموا إلى صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم دعمهم بمبلغ 250 مليون دينار فقط، متسائلا «إذا لماذا نحتاج 3 مليارات دينار؟ وما هو السبب في سعي الحكومة الحثيث نحو إقرار مشروع القانون بهذا الوقت وفي الجلسة الأخيرة لمجلس الأمة»؟ وشدد على أن هناك علامات استفهام يجب التوقف عندها كما يجب أن تكون للاقتصاديين كلمة في هذا الموضوع. وأوضح أن مشروع القانون ينص على أن يوجه مبلغ 500 مليون دينار لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومبلغ 2,5 مليار دينار لبقية العملاء، معتبرا أن ذلك يعني أن هناك عبثا وأرقاما غير حقيقية وعدم وجود دراسة جدية من قبل وزارة المالية لمشروع القانون. ورأى أن مشروع القانون يهدف إلى إرضاء مجموعة من التجار وتغطية خسائرهم، مؤكدا أنه آن الأوان لتكون لمجلس الأمة كلمة في هذا الجانب.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك دعم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولكن ليس بهذا المشروع.

من جانب آخر، دعا الكندري الحكومة إلى الوقوف مع المواطن من خلال تأجيل أقساط قروض المواطنين، أسوة بما قامت به الكثير من الدول الأخرى.

سأصوت برفضه في المداولة الثانية

الصالح: «ضمان متضرري كورونا» لا يهدف إلى دعم «الصغيرة والمتوسطة»

خليل الصالح

أعلن النائب خليل الصالح عن نيته التصويت في المداولة الثانية بعدم الموافقة على مشروع قانون دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات كورونا، مبينا أن المبلغ المتوافر في صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكفي لمساعدة أصحاب هذه المشروعات.

وأوضح الصالح في تصريح بمجلس الأمة أمس إنه تبين خلال اجتماع اللجنة المالية أن المشروع الحكومي يصب في صالح التجار وليس أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف أن مشروع القانون الذي تبلغ كلفته 3 مليارات دينار تم تجهيزه من أجل التجار لأن المبلغ المتوقع توجيهه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يتجاوز 500 مليون دينار في حين أن المبلغ المتبقي بقيمة 2,5 مليار دينار سيوجه للتجار.

ولفت إلى أن صندوق تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة تبلغ قيمته ملياري دينار لم يصرف منها سوى 180 مليون دينار، وبالتالي يمكن أن تعالج مشاكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المبلغ المتبقي.

العدساني: الحكومة لا تدرك عمق الأزمة الاقتصادية وآثارها على الشركات

رياض العدساني

اعتبر النائب رياض العدساني أن الحكومة أخفقت في إدارة ملفين مهمين اقتصاديا فيما يتعلق بعدم زيادة التمثيل الحكومي في بيت التمويل الكويتي وبشأن مشروع (الضمان المالي) بما يخالف المصلحة العامة.

وقال العدساني في تصريح صحافي أمس بمجلس الأمة إن «وزير المالية براك الشيتان أكد أن مجلس الإدارة الجديد لبيت التمويل الكويتي ستكون الغالبية فيه للحكومة وأن هذا لم يحدث وأن الوزير وعد وأخلف وعده».

واعتبر العدساني أن الوزير تم تحصينه من قبل نواب بحجة أنه ضد الدمج والاستحواذ وأنه سوف يزيد التمثيل الحكومي في بيت التمويل وهذا لم يحدث.

وأشار إلى أنه وجه سؤالا برلمانيا وجاءته الإجابة مغلوطة وناقصة وأنه طالب في سؤاله أن يتكون مجلس الإدارة من الحكومة والقطاع الخاص وأعضاء مستقلين مراعاة للحوكمة والشفافية وأن هناك تعارضا لقرارات البنك المركزي وتعديلاته الأخيرة.

وقال إنه لم يسأل عن المادة الثالثة التي يوجد بها استثناء، بل عن المادة الثانية والخامسة اللتين لا توجد فيهما أي استثناءات، معتبرا أن الأصل زيادة التمثيل الحكومي في مجلس إدارة بيت التمويل لتتمكن من توجيه قراراته.

وتساءل العدساني «على أي أساس تتنازل الدولة عن حقوقها؟ وكيف تسمح الحكومة بمرور هذا الموضوع مرور الكرام؟ مؤكدا عدم قبوله ورود الإجابة على سؤاله منقوصة وخاطئة.

وأوضح أنه طلب في سؤاله معرفة أي من المرشحين لمجلس إدارة بيت التمويل تم استبعاده وكيف؟ لافتا إلى أن محافظ البنك المركزي اعتذر عن الإجابة وكذلك وزير المالية.

وأكد أن الدولة تملك أصولا كبيرة في بيت التمويل تمكنها من توجيه القرار فيه، مطالبا بأن تدير الدولة أصولها وتراقب وتحافظ على الاستثمار بشكل عام في كل البنوك والشركات التي تساهم فيها خاصة الهيئة العامة للاستثمار.

وفيما يتعلق بالمشروع الحكومي بشأن الضمان المالي قال العدساني إنه مشروع «مشوه» يجامل التجار على حساب المصلحة العامة، فالدولة تضمن الأصول بنسبة 80٪، معتبرا أن الحكومة تضع الشباب جسرا لدعم التجار. وأكد أن الحكومة ممثلة بوزير المالية لا تدرك عمق الأزمة الاقتصادية والآثار التي خلفتها أزمة كورونا من خسائر للشركات.

وأضاف «أعطينا الوزير الاقتراحات والحلول لإنقاذ الاقتصاد الوطني عن طريق أمور موضوعية وفنية وعدم محاباة التجار وعدم رهن الدولة للبنوك».

وتساءل العدساني هل يعقل اليوم وبعد أن تم تبادل الأصول بين احتياطي الأجيال القادمة والاحتياطي العام وانتعاشه بمبلغ مليارين ونصف مليار دينار أن تذهب الحكومة وتدعم التجار بمبلغ 3 مليارات دينار وتجعل الدولة مدينة لتجار وشركات؟ وطالب العدساني بقانون جديد يحقق العدل والمساواة ويوافق نصوص الدستور وقوانين الدولة دون مجاملة على حساب الأموال العامة. وأشار إلى أن الحكومة في المادة 12 تعطي صكا وتفويضا لوزير المالية ومحافظ البنك المركزي للتحكم بهذا الأمر بما يستنزف موارد الدولة.

تعارض توجهات فتح الاقتصاد وإعادة تشغيل الأعمال

الفضل: قرارات مجلس الوزراء الأخيرة بشأن «كورونا» غير موفقة

أحمد الفضل

■ منظمة الصحة العالمية أعلنت أنه لا يجوز لبس الكمام إلا للمرضى ومن يعولهم

استغرب النائب أحمد الفضل القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس الاثنين، معتبرا أنها قرارات غريبة وغير موفقة وتعارض توجهات فتح الاقتصاد والأعمال.

وقال الفضل في تصريح بمجلس الأمة أمس إن الكويت تعتبر أكثر دولة في العالم خبرة في تطبيق الحظر كونها صاحبة أطول أيام للحظر بين دول العالم، ومع ذلك من الواضح لا توجد استفادة من التجربة.

وأضاف «نحن نسعى لإعادة تشغيل الأعمال لكنكم تغلقونها.. يا حكومة افتحي المطار للمسافرين، نريد أن نسافر في ظل عدم وجود تعليم».

واعتبر الفضل أن هذه القرارات أضاعت هيبة الحكومة، وما حصلت عليه من مديح نيابي في بداية الأزمة قائلا «هل يعقل أن أطلب من المطعم ساندوتش أو عصيرا بموعد»؟

وتساءل لماذا هذا التهويل المفاجئ، ولماذا التخويف؟ مشيرا إلى أن نسبة الإصابات والوفيات تسير وفق المعدل، وأعداد من هم في العناية المركزة أقل من المتوقع.

وطالب الفضل بإعلان عدد المسحات التي تتم، وما إذا كانت تتم بشكل علمي دقيق، مضيفا أن بعض حالات الوفاة سجلتها وزارة الصحة على أنها بسبب كورونا وهم ليسوا مصابين بكورونا.

ولفت إلى وجود حالة تقدمت بشكوى ضد وزارة الصحة التي أبلغتهم بعد وفاة والدهم بشهر بأنه غير مصاب بكورونا بعدما تم دفنه على أنه مصاب بكورونا بحسب الصحة دون أن يتم غسله أو يصلى عليه أهله.

وأشار الفضل إلى أن منظمة الصحة العالمية أعلنت أنه لا يجوز لبس الكمام إلا للمرضى ومن يعولهم أو الأشخاص الذين يعملون في التنظيف في المستشفيات.

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar